

## فصل تمهيدي

### النظام الاقتصادي الإسلامي

النظام لغةً هو الخيط الذي يُنظَم به اللؤلؤ ، أو هو العِقد من الجوهر والخرز ونحوهما ، وسلكه خيطه . وهذا يفترض أن هناك مجموعة من الأشياء أو الأفكار يجري ترتيبها أو التآليف بينها وفق قانونٍ معين . أما النظام الاقتصادي فهو « مجموعة متناسقة من المؤسسات الحقوقية والاجتماعية تعمل فيها ، لتحقيق التوازن الاقتصادي ، بعضُ الوسائل الفنية المنظمة تبعاً لبعض الدوافع المسيطرة »<sup>(١)</sup> .

وهي دوافع النشاط الاقتصادي الذي يؤمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وبين الأموال ( السلع ) والحاجات . وبهذا يمكن أن يقال إن النظام الاقتصادي نموذج نظري من التنظيم الاقتصادي يتميز باجتماع العناصر الثلاثة التالية :

١- الدوافع : كالبحت عن أقصى ربحٍ مادي ممكن في ظل النظام الرأسمالي ، أو البحت عن أقصى حدٍّ من الأمان والطمأنينة في ظل النظام الاقتصادي الأميري المغلق *systeme d'économie domaniale fermée* .

٢- التقنيات ( الوسائل الفنية ) : فإن تطور النظام الرأسمالي لم يكن ممكناً لولا الاكتشافات والاختراعات الفنية في العصر الحاضر ، سواء

(١) Thomas SUAVET: Dictionnaire économique et social; Paris, 1971

كان ذلك في ميادين التشريع (كشركات المساهمة مثلاً) ، أو في ميادين التصنيع (كآلات والأدوات والحاسبات الحديثة) ، أو في ميادين التنظيمات الإدارية والمحاسبية .

٣- الوسائل الحقوقية : فالرأسمالية تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، في حين أن الأنظمة الجماعية collectiviste تتنكر لهذه الملكية ، فتصبح في ظلها هذه الوسائل ملكاً للدولة . والملكية قد تكون خاصة أو عامة أو حكومية أو مختلطة .

والفرق بين الملكية العامة والحكومية أن الأولى تتعلق بملكية مجموع الشعب (المباحات العامة) ، والثانية تتعلق بملكية الدولة (القطاع العام) . وتمثل الملكية علاقات الناس بالأموال ، في حين أن « الحرية الاقتصادية » تمثل علاقات الناس فيما بينهم ، من حيث اختيار الأفراد للأنشطة الاقتصادية ، هل هو حُرٌّ أم مقيدٌ؟ ومن حيث شروط ممارسة هذه الأنشطة ، هل هي حرة أم منظمة ، ومن حيث العلاقات بين أرباب العمل والعمال (شروط العمل) ، هل هي حرة أم أنها تخضع للمراقبة والتدخل . وعلى هذا فقد تكون الحرية مطلقة ، أو معدومة ، أو واقعة على نقطة ما بين هذين النقيضين : حرية منظمة . réglementée .

ولا شك أن الإسلام دين سماوي شامل للعقائد والعبادات والمعاملات ، للأمور الأخلاقية والتشريعية ، للنواحي الديانية والقضائية . وله مفهوماته وتصوراته عن الملكية والحرية والعدالة ، وعن الضمان الاجتماعي والتوازن ومدى تدخل الدولة ، وعن المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية ومسالك الترجيح بينهما ، وعن المشكلة الاقتصادية وأساليب مكافأة عناصر الإنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية . . . . .

ويكفي أن تقرأ القرآن لتعلم بأن هذا الدين جاء منظماً لشؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية والعائلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسلمية والحربية... ألم يتعرض هذا القرآن العظيم للحلال والحرام ، للبيع والربا والميسر والزكاة والدين والقرض والإنفاق والاكنتاز والعمل والأجر والميراث ، وإلى شيء من التنمية والتخطيط والتسلح؟

وتوضح الصورة وتتفصل أكثر لو تصفحت أي كتاب في الحديث الشريف ، فهناك ذكر للحلال والحرام ، وتوسيع وبيان لما ورد في القرآن ، وإضافات تتناول موضوعات شتى كأنواع الربا والزكاة والشركة والإجارة والقرض ( = المضاربة ) والمساقاة والمزارعة والبيع ( النسيئة ، السلم ، بيع ما ليس عنده... ) والصرف والتسعير والاحتكار... وفي كتب الفقه تجد أبواباً وفصولاً لكل ما تقدم مع مزيد من التفصيل والإيضاح حسب مشكلات وتطورات كل عصر ومصر . فهناك الزكاة والعشور ( الضرائب والرسوم ) والميراث والوصية والنفقة) على النفس والعيال والأقارب والضيّفان والمضطرين والفقراء ، وعلى المملوك من عبد أو حيوانٍ أو شيء<sup>(١)</sup> والملكية وتوزيع الثروة<sup>(٢)</sup> والإنفاق والاكنتاز والاحتكار والتسعير والأجور وعقود البيع والإجارة والشركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والوكالة والحوالة والقرض والرهن والكفالة والضمان والربا والصرف والهبة والعارية

---

(١) انظر نظام النفقات في الشريعة الإسلامية للأستاذ أحمد إبراهيم ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

(٢) « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » الحشر ٧ . دولة : متداولاً . صار الفيء دولة بينهم : يتداولونه مرةً لمرةً لهذا وللهذا . تداول القوم الشيء تداولاً ، والتداول حصوله في يد هذا تارة وفي يد هذا تارة . تداولته الأيدي : أخذته هذه مرة وهذه مرة .

والوديعة ( الأمانة ) واللُّقطة والصلح والمسابقة والرماية ( فيهما أحكام مالية هامة ) وأحكام الأرضين والضرورات والحيل الشرعية وغير الشرعية ، مما يعني أن القوانين التجارية الإسلامية والتنظيمات الاقتصادية والمالية والتجارية لا بد وأن تتأثر بشكل أو بآخر بهذه الأفكار الإسلامية . فهناك في الإسلام « معاملات » ذات طابع اقتصادي واجتماعي ، و« محرمات » لها تأثير على التنظيم الاقتصادي . بل إن « عقائد » الإسلام و« عباداته » إضافة إلى « معاملاته » تجعل له آداباً اقتصادية توجّه المسلم وتؤثر على سلوكياته الاقتصادية وتخفّزه <sup>(١)</sup> بطريقة معينة وتشعره بالمسؤولية عن الوقت والملك والقدرة والاختصاص لسد حاجات المجتمع الإسلامي وتأمين متطلباته وتقوية اقتصادياته ، لحمايته من غارات الأعداء ، بل لتمكينه من نشر رسالة الإسلام ، بما فيها من هدى ونور وعدل وتحرير ، في ربوع العالم ، لتسعد الإنسانية بخيري الدنيا والآخرة .

ولهذا فإن على المسلم المختص بشؤون المال والاقتصاد أن يحيط بعقائد الإسلام وعباداته ومعاملاته وأخلاقه وآدابه وتشريعاته ، كي يلتزم بها في فكره وسلوكه ، ويدرك الحرام والواجب والمندوب والمكروه والمباح <sup>(٢)</sup> ، كي يبني في ضوء هذه المعارف الحكيمة سلّم أولوياته

(١) الدعوة إلى العلم والعمل ، ذم السؤال والتكفّف ، احترام جميع الأعمال يدوية كانت أو غير ذلك ، تيسير سبل العمل ، تشجيع الاستثمار الزراعي ، التحذير من احتكار السلع أو اكتناز النقود أو تعطيل الأراضي . راجع « الحث على التجارة والصناعة والعمل ، والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل ، والحجة عليهم في ذلك » لمحرر المذهب الحنبلي أبي بكر الخلال المتوفى عام ٣١١ هـ ، نشر مكتبة القدسي والبدير ، دمشق ، مطبعة الترقّي ، ١٣٤٨ هـ ، ٣٥ صفحة .

(٢) هذا التقسيم ( مراتب الشريعة حسب عبارة ابن حزم في الأحكام ٣/٧٦ ) هام جداً في =

وخططه الشخصية الرشيدة التي تؤمن له أكبر قدر من « الفعالية » و« الوعي » . فنظم الإسلام اقتصادية كانت أم مالية أم اجتماعية<sup>(١)</sup> ، أخلاقية أم عقّدية<sup>(٢)</sup> أم تشريعية ، سياسية<sup>(٣)</sup> أم إدارية أم حربية ، إنما هي نظم متماسكة ومتوازنة تنبع من أصل واحد ، من عقيدة التوحيد ، وتتفرع إلى فروع مختلفة ذات روابط متينة ومنطقية ومحكمة ومتناسقة .

إن معرفة روح الإسلام ومقاصده وأصوله<sup>(٤)</sup> وقواعده<sup>(٥)</sup> وفروعه

= دعوة المسلم إلى الانشغال بالواجبات والفروض أولاً ، ثم بالمندوبات ، كل ذلك مع الكفّ عن المحرمات والمكروهات ، والسعي دوماً إلى الاهتمام بالواجب والمندوب على حساب المباح .

(١) مبدأ الحسبة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٢) خصائص الذات الإلهية ، صفات الله وأسمائه الحسنى ، حقيقة الإيمان وأركانه ، وأركان الإسلام ، القضاء والقدر ، العلم والعمل والتوكل ، المسؤولية الفردية ، دور المسلم في خلافة الأرض وعمارته ، العقل والنقل كمصدرين للمعرفة ، الحذر من الأساطير والأكاذيب والآثار الموضوعية والمدسوسة .

(٣) شروط الإمامة ، مبدأ الشورى ، العدل أساس الملك .

(٤) المقصد العام لتشريع الأحكام هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم وتوفير حاجياتهم وتحسينياتهم ، والضروريات مقدمة على الحاجيات ، والحاجيات مقدمة على التحسينيات ، وترجع الضروريات إلى خمسة أشياء هي حسب الأهمية : الدين ، النفس ، العقل ، العرض ، المال ، أي إن حفظ الدين أهم من حفظ النفس ، وحفظ النفس أهم من حفظ العقل ، وهكذا . راجع ما كتبه علماء الأصول ، كالشاطبي والأمدي وغيرهما .

(٥) لا ضرر ولا ضرار ( الضرر : إلحاق أذى بالغير ، الضرار : مقابلة الضرر بالضرر ) ،

الضرر يُزال ، الضرر يُدفع بقدر الإمكان ، الضرر لا يزال بالضرر ، يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ، يرتكب أخف الضررين لأتقاء أشدهما ( يختار أهون الشرين ) ، دفع المضارّ مُقدّم على جلب المنافع ( درء المفسد أولى من جلب المنافع ) ، الضرورات تبيح المحظورات ، الضرورات تُقدّر بقدرها ، المشقة تجلب التيسير ، الحرج مرفوع ، لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ، التصرف على الرعية منوط بالمصلحة ، الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ، لا يجوز لأحد أن يتصرف =

ومناهجه أساس هام في تشييد البناء الاقتصادي في الإسلام ، ورسم خطته وسياساته ، وتحديد معالم شخصيته المستقلة بين النظم المعاصرة .

وإن في تحريم الخمر والميسر والرشوة والتغريب والغش والغبن والظلم وأكل الأموال بالباطل ، وفي المحافظة على حقوق العمال ، والاهتمام بمنع المنازعات وتحقيق التراضي ، والإيمان بعدل الله ، وبقضائه وقدره ، والتوكل عليه مع السعي واتخاذ الأسباب ما يحقق الرضاء والاستقرار والثقة في المعاملات ، ويفتح شخصية الأفراد ، ويدفع إلى الإنتاج والعمل في جو يسوده العدل والمحبة والتعاون .

لقد أتى على المسلمين وقت نبذوا فيه دينهم وأهملوه في معاملاتهم ، ففسدوا أحكامه ، مما سمح للأنظمة الوضعية التي تناقض الإسلام في ناحية أو أخرى أن تدخل إلى واقع حياتهم وتنظم شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فترسخت هذه النظم وتوطدت ، وراح المعلمون يلقنونها لتلامذتهم في مختلف مراحل التعليم ، فتخرجت فئات من المثقفين درست أنظمة غير أنظمة الإسلام ومناهج

---

= في ملك الغير بلا إذنه ، لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي .

للاطلاع على هذه القواعد الفقهية الكلية يرجع إلى :

- مجلة الأحكام العدلية وشروحها ( حيدر ، أتاسي ، محاسني ، باز )  
- الأشباه والنظائر لابن نجيم ، وشرحه ( غمز عيون البصائر ) لأحمد بن محمد الحموي .

- الأشباه والنظائر للسيوطي .

- القواعد والفوائد الأصولية ومايتعلق بها من الأحكام الفرعية لعلي بن عباس البعلي .

- الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية لمحمود حمزة .

- المدخل الفقهي العام للأستاذ مصطفى أحمد الزرقا .

غيرَ مناهجِه ، ولم تدرس أنظمة الإسلام ولا مناهجِه ، مما أخرج المسلمين في أنظمتهم الاقتصادية والمصرفية وغيرها عن جادة الإسلام ، سواء علموا بذلك أم لم يعلموا . في حين كان الواجب أن يدرسوا أحكام الدين ، ويتعلموا شرائع الإسلام والحلال والحرام قبل كل علم آخر ، فهذا التعليم تعليم أصلي تضاف إلى قاعدته العلوم الأخرى التي يجب بالضرورة أن تُكَيَّف وتُوفَّق حسب معتقدات المسلمين ، وأن تنطلق من عباداتهم وشرائعهم وأخلاقهم ومعاملاتهم .

فالتطريق الإيجابي أن نتعلم الإسلام ليكون فرقاناً بين الحق والباطل ، بين الحلال والحرام ، بين الخير والشر ، بين الطيب والخبيث ، بين العلم النافع والعلم الضار... . ولتكون دار الإسلام حصناً منيعاً في وجه تيارات الفساد والإلحاد والظلم والاستغلال... .

وتبقى هذه الثروة الضخمة في القرآن والسنة والفقهاء مشعلاً هادياً للأجيال المسلمة ، وبراساً نيراً لكل من يريد أن يهتدي بهدي الدين الصحيح والفطرة السليمة والعقل السديد .

\* \* \*